

عدوى الازمة المالية الاوربية ومستقبل الاتحاد الأوربي - دراسة تحليلية - عدوى الازمة المالية الاوربية ومستقبل الاتحاد الأوربي - دراسة تحليلية - أ.د ریحان الشریف أ. بن بخمة سليمان جامعة عنابة

ملخص:

لقد نجحت الدول الاوربية في تقديم نموذج ناجح لاندماج الاقتصادي والنقدي بينها من اجل مواجهة مختلف التحديات الاقتصادية المالية والنقدية الدولية، وبعد اكثر من عشرين من توقيع اتفاقية الوحدة سنة 1992 (اتفاقية الماستريخت) ، وجد الاتحاد نفسه ولأول مرة في مواجهة اختبار حقيقي لفعاليته في مواجهة مضاعفات اثر ازمة الدين العام والعجز في الموازنة التي اصبحت تحتاج عدد غير قليل من الدول الاتحاد وتأثيرها على الوحدة النقدية الاوربية المشتركة.

تهدف هذه الورقة البحثية الى التأصيل لبعض الحقائق حول الاطار المفاهيمي المتعلق بنشأة الاتحاد الاقتصادي والوحدة النقدية الاوربية التي تعتبر عماد هذا الاندماج ، وإظهار مراحل الازمة داخل الاتحاد وابعاد التعموم فيها والطرق العلاجية المعتمدة من طرف المفوضية الأوروبية وبمساعدة صندوق النقد الدولي من اجل الحد من مضاعفات هذه الازمة وغيرها من المؤثرات الخارجية على الوحدة الاقتصادية

الكلمات المفتاحية : الاتحاد الاوربي، العملة الاوربية المشتركة ، الازمة اليونانية، الازمة النقدية، العولمة المالية.

Résumé :

Les pays européens ont réussi de présenter un modèle type pour l'intégration économique et monétaire entre eux pour faire face à des exigences économiques financière et monétaires internationale.

Après plus de deux décennies de la signature de l'accord de l'unité économique européenne(1992), l'union se trouve pour la première fois dans un teste de performance fondés sur la multiplication des effets de la crise des dettes publique et le déficit budgétaire et la dimension techniques de cette crise dans la zone et l'impact sur la monnaie commune européenne (l'euro).

Cette communication à pour objectif d'aborder quelques vérités sur le cadre conceptuel de la création de l'union européenne et monnaie commune européenne (l'euro) comme une plie pour l'intégration, et démontré les scenarios de la crise des dettes dans la zone et la présentation des étapes de traitement adopté par l'union en collaboration avec le fonds monétaire international (FMI) pour limité l'influence de cette crise et les facteurs extérieurs sur l'unité européenne et la monnaie commune européenne (l'euro).

Les mots clés :l'union européenne ,la monnaie commune européenne ,la crise de grec, la crise monétaire , la mondialisation financiers

مقدمة:

تعتبر التكتلات الاقتصادية وما تبعها من تحادات نقدية من أهم المفاهيم والظواهر الاقتصادية التي طفت إلى السطح جراء التعقيد الواضح في العلاقات الاقتصادية الدولية وتوضح توجهات العولمة الاقتصادية بأبعادها المختلفة ، حيث أن تشكل هذه الأخيرة أصبح مبنى على منطقية التمرکز الهادف إلى تحقيق منافع اقتصادية وسلطوية داخل النظام العالمي بصفة عامة والاقتصاد العالمي بصفة خاصة، ولعل من أهم التكتلات النقدية التي عرفت نجاحا ملحوظا خلال العشرينات السابقة الاتحاد الأوروبي الذي أعطى ومن خلال تشكيلته البنوية والاقتصادية التوافقية القوية نموذجا يقتد به، حيث أخذ ومنذ مرحله الأولى في التموغ داخل الاقتصاد العالمي إلى درجة أن أصبحت عملة "الأورو" تأخذ حيزا كبيرا من حجم التداول النقدي العالمي والمبادلات الدولية، لكن ومع بروز أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية وتحولها إلى أزمة مالية عالمية وتأثر العديد من دول الاتحاد بمخلفاتها الاقتصادية والمالية والاجتماعية وبرز صعوبات حمة داخل هذه

عدوى الازمة المالية الاوربية ومستقبل الاتحاد الأوربي - دراسة تحليلية -

الاقتصاديات نتيجة عيوب هيكلية كانت خفية و مخالفة لمختلف الاتفاقات ومعايير التوافق التي أقرتها اتفاقية "الماسترخت"، ليجد الاتحاد لأوروبي ومن ورائه العملة الأوروبية المشتركة في مأزق الكبح الإجباري والتأثير العكسي الذي كان ناتج من انفتاح الاقتصاد الاوربي في ظل متطلبات العملة المالية والتحرير المالي ، وهذا من خلال القراءة المقدمة عن جملة من الاقتصاديات التي هي في مرحلة التعثر أو التي أثبتت الدراسات والتقديرات أن انكشاف بؤر الاختلال الاقتصادي لعديد منها مرتبط زمنيا بمختلف الإصلاحات التي يجب وبالضرورة أن يكون لها تأثير على مستقبل العملة الأوروبية المشتركة، ومن هذا المنطلق سعت الدول الأوروبية مشتركة وبقيادة كل من ألمانيا وفرنسا إلى تقديم جملة من الحلول التي يمكن أن تحافظ على متانة هذا الاتحاد وقوة عملته التي تواجه امتحانا عسيرا في سبيل الديمومة .ومن خلال هذه الورقة سنحاول التطرق الى معضلة الاتحاد النقدي الأوربي في مواجهة الأزمات الهيكلية التي تتعرض إليها العديد من الدول الأعضاء والسبل المنهجية المتبعة لمعالجة الأزمة في سبيل الحفاظ على استقرار العملة الأوروبية المشتركة، وستتطرق إلى كل هذا من خلال النقاط الثلاث التالية.

1 - الاتحاد الأوروبي والعملية الأوروبية وصيرورة التشكل.

2- الأزمة داخل الاتحاد الأوروبي بين العيوب الهيكلية و العدوى.

3- مناهج الاتحاد الأوروبي لحل الأزمة والحفاظ على قوة التكتل النقدي.

1 - الاتحاد الأوروبي والعملية الأوروبية وصيرورة التشكل

تمر عملية تشكيل اي تكتل اقتصادي او نقدي كان بمراحل مخاض عسيرة ، ولعل تجربة الاتحاد الاوربي هي من اهم المواضيع الجديرة بالاهتمام وهذ نتيجة العلاقات التاريخية والسياسية الشائكة بين مختلف الدول الاوربية المشكلة لهذا الاتحاد.

1.1- بوادر التكاملي الاقتصادي الأوروبي:

لقد ارتبط التعاون الاقتصادي الأوروبي بعدد من المحطات المؤثرة والتي كانت في مجملها تؤثر على وجود نوايا فعلية مبنية على تجانس الرؤى في ما يخص بناء تكتل إقليمي بأبعاد اقتصادية في ظل التباعد السياسي الواضح بين دول القارة ، وقد تم هذا التوافق بمساهمة الدول الفاعلة في الساحة القارية، حيث تم تأسيس "الحركة الأوروبية" سنة 1923 بمبادرة من السيد "فودون هوفر كالبرق Coudenhove Kalergi" ، وهذا من اجل توحيد الصف الأوروبي في ظل المشاكل والصراعات السياسية الكبيرة التي كانت تعرفها المنطقة خلال تلك الفترة الحساسة من التاريخ الأوربي ، حيث ان هذا الشعور جعل من حتمية التكتل واقع ملموس من خلال امضاء معاهدة فرنسا في 18/04/1951 التي مهدت الى تأسيس الجمعية الاوربية للفحم والصلب من طرف ست دول اوربية(فرنسا، المانيا الاتحادية، ايطالية ، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورج) التي تعتبر خطوة هامة نحو تحرير تجارة الفحم والصلب بين الدول المؤسسة وفرض قيود حمائية على الدول غير اعضاء ، وبعدها جاءت معاهدة روما التي تم التوقيع عليها في 25/03/1957 والتي شكلت الانطلاقة الكبرى نحو اقامة الكيان الاقتصادي الاوربي الكبير الذي كان قد تأسس في بداية الامر من طرف الدول الستة الاعضاء في الجمعية الاوربية للفحم والصلب، وذلك بخلق تنظيمين جديدين اخرين : الجماعة الاقتصادية الاوربية (CEE) والذي عرف بمصطلح الشائع "السوق الاوربية المشتركة" ، اما التنظيم الثاني فيتعلق بالجماعة الاوربية للطاقة الدرية (EURATOM)¹ ولعل من الأهداف الاساسية للمجموعة الاقتصادية الاوربية نذكر:²

عدوى الازمة المالية الاوربية ومستقبل الاتحاد الأوربي - دراسة تحليلية -

- إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء، وكل القيود الكمية على الواردات والصادرات من السلع .
- وضع تعريفه جمركية مشتركة تجاه الدول غير الأعضاء .
- التقارب بين تشريعات الدول الأعضاء لتحقيق وظائف السوق المشتركة.
- العمل على تنسيق السياسات الاقتصادية.
- إخراج صندوق اجتماعي أوروبي من أجل تحسين إمكانيات العمالة ورفع المستوى المعيشي.
- إقامة بنك استثمار أوروبي لدعم النمو الاقتصادي.
- توسيع حجم التجارة والإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق إشراك الدول والمناطق الأخرى فيما وراء البحار.

ان التقارب الاوروي وعبر مراحل المتعددة كان يهدف الى تحقيق الوحدة الاوروية وفق المصالح المشتركة لجميع الاعضاء المؤسسين ، حيث يمكن تمييز هذا التكامل من خلال زاويتين مختلفتين:

• التكامل الرأسي (العمودي): وهو ذلك التكامل الفعلي المتعلق بالبناء الداخلي للاتحاد الاوروي، حيث امتد من سنة 1951 وحتى سنة 2005 عبر مراحل عديدة ومتمايز من خلال الاهداف ودرجة الربط بين الاقتصاديات الأوروبية، وقد بدأت بوادر هذا الاتحاد من خلال التكامل التجاري و القطاعي سنة 1951 وحتى سنة 1957 لتمر خلال الفترة لاحقة (1958-1968) الى بناء قطاع جمركي موحد من خلال توحيد الاطر الجمركية بين مختلف الاعضاء وهذا وفق ما نصت عليه اتفاقية روما³، ومن تم المرور الى تفعيل وبناء السوق الاوروية المشتركة خلال الفترة الممتدة من 1975 وحتى 1991(مشروع اروبا الموحدة) وفق ما نصت عليه وثيقة الكتاب الابيض من خلال تطبيق "برنامج 92" (Programme 92) والذي بدأ تجسيده منذ مارس 1975 وحتى 1991/12/31 ، لتتجسد هذه الرؤى التوافقية بين الدول الاعضاء ابتداء من تاريخ 1992/02/07 من خلال التوقيع على المعاهدة الاقتصادية والنقدية (معاهدة الماستريخت) والمرور الى مرحلة التكامل الفعلي من خلال تحديد جداول زمنية لإزالة كل عوائق التوحيد وتفعيل عملية التكامل (التكامل العمودي والتكامل الافقي) وتسهيل عملية انتقال رؤوس الاموال وتحقيق التعاون المالي والنقدي الاوروي والذي اصبح واقعا فعليا مع مطلع سنة 2002 واستمر الى يومنا هذا ، وقد عرفت هذه المرحلة بمرحلة التكامل المالي الأوروبي المبني على برامج تفعيل التعاون المالي وتحرير اسواق المال ودمجها في اطار سوق مالي اوروبي موحد تنصهر بداخله كل الاسواق المالية الأوروبية و تندفق فيه الرسميل بعيدا عن القيود التقنية و الفنية، حيث وقد جاءت هذه المرحلة نتيجة التحولات العميقة التي اصبح يعرفها الاقتصاد العالمي الذي اصبح يميل الى اميلة النشاط الاقتصادي من .

• التكامل الأفقي: ويقصد بها ذلك التكامل الذي يهدف الى توسيع رقعة الاتحاد الاوروي خلال مراحل تشكله، حيث عرفت الوحدة الاوروية وخلال مراحل البحث عن التجانس الاقتصادي والمالي جملة من التوسعات مع انضمام عدد كبير من الدول وفق الشروط المصاغة في اتفاقية روما سنة 1957 ، وقد شكلت الدول الستة المؤسسة للجمعية الأوروبية للفحم والصلب النواة الاساسية في عملية البناء لتنضم إليها خلال الفترة لاحقة سنة 1973 كل من بريطانيا ايرلندا والدانمرك في خطوة توسعية نحو الشمال و بعد ذلك كل من اسبانيا والبرتغال (التوسع الثاني) واليونان سنة 1981 وفنلندا والنمسا والسويد، ليصل عدد الدول المشكلة للاتحاد 15 دولة سنة 1993 ، ليعرف بعد ذلك توسعا جديدا ابتداء من سنة 2005، ليتجه هذه المرة صوب شرق أوروبا بعد الموافقة على انضمام عشر دول أوروبية جديدة وهي ليتونيا،

عدوى الازمة المالية الاوربية ومستقبل الاتحاد الأوربي - دراسة تحليلية -

لاتفيا، ليتوانيا، استونيا، المجر، بولندا، رومانيا، بلغاريا، التشيك، سلوفاكيا لينتقل عدد الدول الأعضاء من 15 إلى 25 دولة ليزداد الاتحاد توسعا سنة 2007 مع انضمام كل من بلغاريا ورومانيا .

الجدول رقم (01) : يلخص أهم التعديلات التي مست معاهدة روما الموقعة بتاريخ:

1957/03/25 (المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوروبية)

| الرقم | المعاهدة | مكان التوقيع | تاريخ التوقيع | دخول الاتفاقية حيز التنفيذ |
|-------|--|-------------------|---------------|----------------------------|
| 01 | معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية . | روما | 1957/03/25 | 1958/01/01 |
| 02 | إنشاء مؤسسات موحدة للجماعات الثلاث. | بروكسل | 1968/04/08 | 1967/07/01 |
| 03 | معاهدة انضمام إيرلندا، بريطانيا، الدانمارك. | بروكسل | 1973/01/22 | 1973/01/01 |
| 04 | قرار البرلمان بإطلاق اسم الجماعة الأوروبية. | ستراسبورغ | 1978/02/16 | 1978/02/16 |
| 05 | معاهدة انضمام اليونان. | أثينا | 1978/05/28 | 1981/01/01 |
| 06 | معاهدة انضمام إسبانيا والبرتغال. | مدريد - لشبونة | 1985/06/12 | 1986/01/01 |
| 07 | القانون الموحد بإنشاء السوق الداخلية | لوكسمبورغ | 1986/02/17 | 1987/07/01 |
| 08 | اتفاقية شنجن (Chingen) لحرية تنقل الأفراد. | شنجن | 1990/06/19 | 1995/3/26 |
| 09 | معاهدة إنشاء الاتحاد الأوروبي. | ماستريخت (هولندا) | 1992/02/07 | 1993/11/01 |
| 10 | معاهدة عضوية السويد، فنلندا، النمسا. | كورفو | 1994/06/24 | 1995/01/01 |
| 11 | توقيع معاهدة أمستردام السياسة الخارجية الأمنية المشتركة (JAI). | أمستردام | 1997 | 1997 |

المصدر: محمد محمود الإمام، قراءات في الاتفاقيات التكاملية للاتحاد الأوروبي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1993، ص 439.

2.1-الاتحاد النقدي الاوربي: (UME):

تعتبر أزمة النظام النقدي العالمي (الهيكل نظام بريتون وودز) من خلال خطوة الإصلاح النقدي التي أقدمت عليها الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 15/08/1971 والتي أفضت إلى فك الارتباط بين الدولار والذهب من اهم المراحل الحاسمة في تسريع وتيرة بناء الاتحاد النقدي الاوربي، حيث سمحت هذه الخطوة من خلال "ما ترتب عنها من مضاربات وعدم استقرار في أسعار الصرف وعدم استقرار اقتصادي ونقدي ومالي خلال عقدي السبعينات والثمانينات"⁴، من أهم المؤشرات الباعثة لفكرة تأسيس اتحاد نقدي اوروبي والتي تعود جذورها الى "خطة بار" سنة 1929 و "خطة وارنر" سنة 1960 ومشروع "ديستان سميث" سنة 1978 وارتكازها على عملة "الايكو"⁵ التي بدأ العمل بها عام 1979 كعملة

عدوى الازمة المالية الاوربية ومستقبل الاتحاد الأوربي - دراسة تحليلية -

للموازنات العامة للاتحاد الاوربي، حيث وانطلاقاً من توصيات للجنة الاوربية في تقريرها المقدم للمجلس الاوربي سنة 1971 تم الاتفاق على تحقيق هامش صرف بين العملات الأوروبية بحوالي $\pm 6\%$ ، لكن ونتيجة لمخلفات قرار الولايات المتحدة الأمريكية بفك الارتباط بين الذهب والدولار سارعت الدول الاوربية الى تطبيق نظام صرف جديد اطلق عليه اسم «الثعبان داخل النفق» وهذا من خلال تطبيق هامش جديدة في لصرف العملات، حيث قرر الاتحاد الاوربي تطبيق هامش صرف عملاتها مقابل الدولار بمقدار $\pm 2.2\%$ و $\pm 1.2\%$ بالنسبة للعملات الاوربية فيما بينها، ليستمر الحال على ما عليه من هوامش متغيرة في الصرف حتى سنة 1973 وبرزت جملة من الاضطرابات النقدية والمالية التي مست الأسواق المالية، حيث أصبح نظام الثعبان مهددا بزوال نتيجة هذه الازمة التي لم تجد حلا لها الى من خلال مؤتمر بروكسل سنة 1979 الذي مهد لإنشاء نظام نقدي اوروبي (SME) يركز على وحدة النقد والحساب الأوروبية (الأكو) والتي تشكل من سلة عملات دول المجموعة الأوروبية بنسب مختلفة مع تحديد هامش لتقلب سعر صرف مقابل هذه العملة يصل إلى 2.5%، وتم السماح لإيطاليا بهامش 6% على أن يعود إلى 2.5% عند تحسن إمكانياتها الاقتصادية⁶، ومنذ هذا التاريخ فقد مرت عملية انشاء وحدة النقد الاوربية بثلاث مراحل حاسمة:

- مرحلة التأسيس: (امتدت من سنة 1990 الى 1993): حيث اتسمت هذه المرحلة وكغيرها من خطوات الانطلاق بجملة من العقبات والصراعات الاقتصادية والسياسية والتاريخية بين مختلف الدول الأعضاء في سبيل تحقيق الوحدة النقدية المنشودة، وقد استمر هذا الوضع حتى تاريخ 1992/02/07 وهو التاريخ الموافق لإمضاء اتفاقية "الماسترخت" التي حاولت التأسيس لنوع من النمطية الاقتصادية في عملية الانضمام الى الاتحاد بغية ابقاء العملة الاوربية قوية في الساحة العالمية، حيث نصت هذه الاتفاقية على جملة من البنود اطلق عليها معايير التوافق (Critères de convergences) والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:⁷

• تحقيق درجة عالية من استقرار الأسعار، اي أن لا يزيد متوسط معدل التضخم بأكثر من 1.5% عن متوسط معدل تضخم أفضل ثلاث دول في الاتحاد من حيث استقرار الأسعار، وذلك لمدة سنة قبل إختبار التأهل في أية دولة طالبة للعضوية؛

• ضمان استدامة الوضع المالي ويشمل هذا الشرط أمرين:

- ألا يتعدى عجز الموازنة العامة 3% من الناتج المحلي الجمالي؛

- ألا يتعدى الدين العام نسبة 60% من الناتج المحلي الإجمالي؛

• استقرار أسعار الصرف في الحدود الطبيعية لآلية صرف الاتحاد الأوروبي، بمعنى أن تكون تقلبات عملة الدولة المشاركة في آلية سعر الصرف للاتحاد الأوروبي في نطاق تقلب العملة المتفق عليه (2.25%) خلال السنتين السابقتين للاختبار على الأقل؛

• تحقق سعر الفائدة طويل الأجل المتفق عليه، بمعنى ألا يزيد متوسط سعر الفائدة الإسمي طويل الأجل عن 2% كحد أقصى عن متوسط سعر الفائدة لذي أفضل ثلاث دول من حيث الأداء و استقرار الأسعار في الاتحاد الأوروبي؛

- مرحلة الهيكلية: (امتدت من 1994 الى 1998): وهي مرحلة الانطلاق الفعلي نحو عملية التوافق القائم على معايير التوافق التي خلصت اليها اتفاقية "الماسترخت"، وقد تحقق خلال هذه المرحلة جملة من الإنجازات المهمة والتي يمكن إنجازها كما يلي:⁸

عدوى الازمة المالية الاوربية ومستقبل الاتحاد الأوربي - دراسة تحليلية -

- إنشاء مؤسسة النقد الأوروبية وهي بمثابة النواة الأولى لتكوين البنك المركزي الأوروبي (BCE)، وتتلخص وظيفتها في التنسيق بين الدول الأعضاء عند اتخاذ سياسات نقدية داخلية وذلك قصد تأمين استقرار الأسعار ونشر تقارير دورية توضح مدى التعاون الاقتصادي للدول المشاركة في الوحدة النقدية الأوروبية؛
- أقرت الدول الأعضاء في الاتحاد سنة 1996 شكل العملة كما تم الاتفاق عليه خلال هذه الفترة على ضمان تحقيق ميزانيات حكومية مستقرة ومتوازنة وذلك بتوقيع اتفاقية الاستقرار في جوان 1997 والتي تنص على فرض عقوبات مالية على الدول التي يتجاوز عجز ميزانيتها الحد المسموح به بعد انضمامها للوحدة؛
- تم إعلان عن أسماء الدول المشاركة في العملة الجديدة في 1998/04/01 وهي إحدى عشر دولة، وقد تم استبعاد كل من اليونان من العضوية لعدم استيفائها للشروط الاقتصادية والنقدية الواجب توفرها في الدولة العضو، في حين قررت كل من بريطانيا والسويد والدانمارك عدم الانضمام وفضلت التريث والانتظار؛
- تم الإعلان عن تأسيس البنك المركزي الأوروبي (BCE) في ماي 1998 (مقره فرانكفورت) وتم تعيين أول رئيس له من هولندا لمدة 08 سنوات شرع في ممارسة مهامه مع بداية 1999؛

الجدول رقم : (2) اوزان سلة العملات ضمن عملة الايكو سنة 1995.

| الدولة | ألمانيا | فرنسا | بريطانيا | إيطاليا | هولندا | بلجيكا | إسبانيا | الدانمارك | أيرلندا | اليونان | البرتغال |
|---------|---------|-------|----------|---------|--------|--------|---------|-----------|---------|---------|----------|
| العملة | مارك | فرنك | جنيه | ليرة | فلورين | فرنك | إبيزيتا | كرون | جنيه | دراخما | اسكود |
| الوزن % | 33,3 | 20,49 | 10,47 | 7,17 | 9,47 | 8,75 | 4,24 | 2,72 | 1,04 | 0,74 | 0,71 |

المصدر : فاروق محمود الحمد، الوحدة النقدية الاوربية -النشأة والتطور والاثار، سلسلة بنك الكويت الصناعي، الكويت، 2000، ص 26.

- مرحلة الانطلاق...والسيادة: (امتدت منذ 1999 والى يومنا هذا): خلال هذه المرحلة تم الانتقال الى الوحدة النقدية الاوربية (EURO) المتعارف عليها حاليا بعد فترة انتقالية امتدت 3 سنوات بعدما كانت عملة حسابية لتنتقل الى عملة قابلة للدفع والتداول ابتداء من سنة 2002، وقد تم خلال هذه المرحلة القيام بالعديد من الإجراءات:
- تحديد أسعار الصرف الثابتة لعملات الدول المشاركة مقابل وحدة النقد الأوروبي وذلك بهدف:
- تفادي الاضطرابات في أسعار الصرف وبالتالي تحسين الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء (المشاركة)؛
- القضاء على اختلالات السوق، وتحقيق ثبات نسبي للقوة الشرائية الداخلية للنقود والحد من تباين أسعار الفائدة؛
- يكون التعامل خلال الفترة الانتقالية مزدوجا بين الأورو والعملات الوطنية للدول المشاركة، إلا أن سعر التحويل سيكون في اتجاه واحد أي من العملة الوطنية إلى الأورو؛
- سيتم استبدال عملة وحدة النقد الأوروبي (ECU) بعملة الأورو (EURO) بنسبة متساوية (أي واحد إيكو يعادل واحد أورو) غير أن ذلك واجه مشكل يتمثل في أن الإيكو (ECU) يشمل كافة عملات دول الاتحاد الأوروبي بما فيها الجنيه الإسترليني (بريطانيا) والكورون (الدانمارك) والدراخمة (اليونانية) وهي عملات لا تعتمد على الأورو (EURO) في الوقت الراهن؛
- انتقال مسؤولية إعداد السياسة النقدية الأوروبية الموحدة إلى نظام البنوك المركزية الأوروبية (SBCE)، والذي يضم البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية للدول المشاركة في الوحدة النقدية.

عدوى الازمة المالية الاوربية ومستقبل الاتحاد الأوربي - دراسة تحليلية -

2- الأزمة داخل الاتحاد الأوروبي بين العيوب الهيكلية و العدوى.

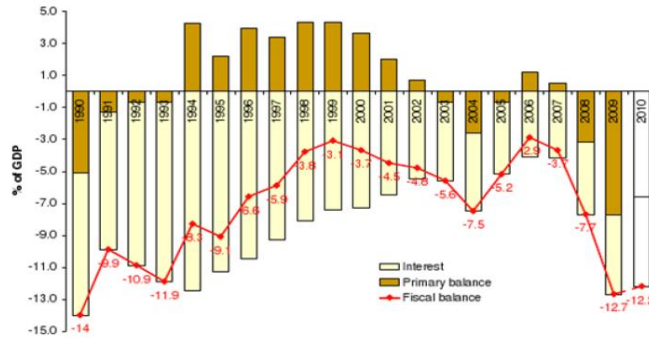
إن الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهون العقارية 2007) وما تبعها من آثار ذات بعد عالمي تعتبر من وجهة نظر المختصين أول اختبار حقيقي تواجهه العملة الأوروبية المشتركة، وذلك في ظل بروز أزمة الديون السيادية الأوروبية، حيث إن تجليات هذه الأزمة كشفت العديد من بؤر الهشاشة التي بنيت عليها الكثير من الاقتصادات المشكلة لهذا التكتل النقدي الذي ازدهر بشكل ملحوظ خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة ليجد نفسه أمام معضلة الأزمة التي أصبحت تضرب داخل جنباته بوتيرة متصاعدة إلى درجة أن العملة الأوروبية المشتركة أصبحت تعرف توترات عدة وتحدي غير مسبوق في ظل الأخبار غير مطمئنة عن الوضع الاقتصادي الأوروبي والتعقيدات التي تعرفها خطط الإصلاح.

1.2- أزمة اليونان كعامل مفجر:

لقد اندلعت أزمة الديون السيادية داخل الاتحاد الأوروبي سنة 2009 نتيجة التحفظات الكبيرة والإجراءات التي حملتها الموازنة المالية العامة لليونان لتلك السنة، حيث يعود هذا الإخفاق المالي لليونان نتيجة السياسة المالية غير رشيدة المتبعة من طرف الحكومة اليونانية ووقوعها في مصيدة المديونية الخارجية بما يقارب 80% مستحقة لصالح دول الاتحاد الأوروبي مع نسب عجز في الموازنات العامة سلبية مقارنة للنتائج العام خلال العشريتين السابقتين (1980 ما يقارب -8.1 %، 1990 ما يقارب -8.5 %، 2000 ما يقارب -4.9 %) ، وهي أرقام تترجم مدى التلاعب والغموض الذي يحيط بمختلف المعطيات المقدمة عن الوضع الاقتصادي في اليونان قبل أن تحضي بالعضوية الكاملة للاتحاد الأوروبي ، ومع حلول سنة 2001 تاريخ انضمام اليونان للاتحاد أصبح الدين الحكومي يقدر بـ 101 % أكبر بكثير من العتبة المسموح بها ضمن معايير التوافق التي خرجت بها اتفاقية "الماستريخت" (60 %) والتي تم التستر عليها وما أعقبها من سنوات مليئة بالتناقضات والضبابية الاقتصادية والمالية، ليأتي ذلك اليوم المشهود، "20 أكتوبر 2009 يوما هاما في تاريخ الأزمة اليونانية عندما فجر وزير المالية الجديد (جورج باباندرو) (George Papandreou) قنبلة من العيار الثقيل وذلك بإعلانه أن أرقام رئيس الوزراء السابق (كوستاس) (Kostas) غير صحيحة ولا تعكس الوضع الحقيقي للاقتصاد اليوناني وأن العجز الحقيقي في الموازنة العامة اليونانية يقدر بـ 12,8 % من الناتج الإجمالي المحلي بدل 3,6 %، أدى الإعلان عن هذه الأرقام إلى صعوبة التنبؤ بقدرته اليونان على السيطرة على وضعها المالي، كما أدى ذلك إلى اهتزاز ثقة المستثمرين، وفي 12 جانفي 2010 أعلنت الهيئة الأوروبية للإحصاء (يورو ستات) (Euro stat) أن أرقام الحكومة اليونانية لا يمكن الاعتماد عليها".⁹ حيث قدر عجز ميزانية اليونان لسنة 2009 بـ 13.6 % من إجمالي الناتج المحلي بزيادة قدرها 10.1 % عن العتبة المعرفة من خلال اتفاقية "الماستريخت" كما بلغت نسبة الدين العام مقارنة إلى الناتج المحلي ما يقارب 115 % بمبلغ يقدر بـ 350 مليار أورو أي ما يعادل 482 مليار دولار وبرزت توقعات حول وصول معدل الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي ما يقارب 175 % مطلع 2016 مع تراجع إلى 124 % سنة 2020 في ظل الالتزام بسياسة التقشف المعتمدة.

الشكل رقم(01): تطور العجز المالي لليونان الواحدة: (نسبة مئوية % ، مليار يورو) خلال الفترة 1990- 2010

عدوى الازمة المالية الاوربية ومستقبل الاتحاد الأوربي - دراسة تحليلية -



Source :Muhamed Akram, The Greek Sovereign Debt Crisis: Antecedents, Consequences and Reforms Capacity, Journal of Economics and Behavioral Studies Vol. 2, No. 6, pp. 306-318, June 2011, p 308.

ان وضع الاقتصاد اليوناني وما جبل عليه للاقتصاد الاوربي ككل وان تم تفسيره وفق عدة مخارج تختلف نسبية التأثير لكل منها الى انها تكشف لنا جملة من النقاط الارتكازية في تشكيلة بعض الاقتصادات الرأسمالية الملمعة بمعطيات زائفة والتي يمكن التأشير عليها من خلال النقاط التالية:

- عدم الالتزام بقرارات اتفاقية "الماستريخت" التي تنص بعدم تجاوز العجز المتعلق بالموازنة 3% من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك بالنسبة لحجم الدين ((العام أي لا يتجاوز 60% من الناتج المحلي الإجمالي .

- البناء الاقتصادي المشتمل أصلا في خصائص الاقتصاد اليوناني الذي كان يعاني قبل سنوات الانضمام الى الاتحاد الأوروبي من عدة اختلالات هيكلية، حيث ان معدل العجز تم تقديره بما يزيد عن 7% خلال تلك السنوات في ظل تضخم القطاع العام بما يناهز 40% من الناتج المحلي الذي يمثل فيه قطاع السياحة ما يقارب 75%، كما انه كان يسجل مستويات متباطئة في النمو وضعف في محددات الطلب الفعال وللجوء المتزايد الى المديونية لتمويل العجز الذي كان ينمو على مخلفات التبذير والترف والغلاء المعيشي ، كما ان غياب وصف جيد لسياسة مالية فعالة للإدارة الموارد المالية ساهم في تأزم الاوضاع الاقتصادية وبروز تراكمات كبيرة داخل الاقتصاد اليوناني.

- الضبابية الإعلامية: وهي تمثل من أهم الأسباب الرئيسة وراء بروز هذه الأزمة بمحدتها المعروفة والتي كان يجب أن تنكشف تحت وطأة مخلفات الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في الولايات المتحدة الأمريكية، سواء فيما تعلق الامر بنسبة العجز المسجل او نسبة الدين العام الى اجمالي الناتج المحلي وكذلك نسبة التهرب الضريبي التي بلغت حسب الاحصائيات ما يقارب 30% اي ما يعاد 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث عمدت الحكومة اليونانية الى تقديم جملة من المعطيات الاقتصادية الخاطئة الـ Eurostat وفق ما تفتضيه قوانين الاتحاد الاوربي.

الجدول رقم(03) : تطور نسبة الدين العمومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في اليونان

| السنة | 2011* | 2010* | 2009 | 2008 | 2007 | 2006 | 2005 |
|---|-------|-------|-------|------|------|------|------|
| نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي % | 120.6 | 120.4 | 113.4 | 99.2 | 95.6 | 97.1 | 100 |

المصدر: بيانات وزارة المالية اليونانية

- عولمة الازمات-ظاهرة العدوة-: حيث ان ازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الامريكية وفي ظل الترابط الاندماج المالي والاقتصادي العالمي، ساهمت في بروز ازمة مالية كبيرة كان لها تأثير واضح على الاوضاع الاقتصادية العالمية (ازمة اقتصادية) مما ادى الى هبوط حاد في بعض المؤشرات الاقتصادية العالمية مع بروز تفضيلات خاصة ساهمت في اقضاء

عدوى الازمة المالية الاوربية ومستقبل الاتحاد الأوربي - دراسة تحليلية -

الاقتصاد اليوناني وتراجع مداخيله القائمة على الخدمات السياحية، وبالتالي بروز الاختلالات الهيكلية فيما يخص البناء الموازاتي لها.

2.2- الاختلالات داخل مجموعة دول جنوب أوروبا (PIIGS) :

ويقصد بمجموعة "PIIGS" مجمع دول جنوب أوروبا المنطوية تحت لواء الاتحاد الأوروبي وهي البرتغال، إيطاليا، أيرلندا، اليونان، إسبانيا، التي كانت من أكثر الدول المتأثرة بالأزمة المالية العالمية التي اندلعت في سبتمبر 2008 والتي جاءت في وقت غير مناسب لهذه المجموعة من الدول نتيجة الركوض الملاحظ داخل اقتصاداتها وخروج العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية عن الحدود المعقولة لها، كما يعود الكلام عن هذه المجموعة نتيجة الاختلاف الشاسع بينها وبين نظيرتها الشمالية، كما "أدت الأزمة المالية العالمية لنهاية مفاجئة لنموذج النمو في مرحلة ما بعد نهائيات كأس الأمم الأوروبية في 2008، حيث ومنذ المراحل الأولى لتشكيل الاتحاد الأوروبي وهي عرضة لجملة من الانتقادات نتيجة نسب التضخم الكبيرة الملاحظة داخل اقتصاداتها وفقدانها لقدراتها التنافسية نتيجة العجز الدائم في ميزانياتها والتضخم الكبير في حجم مديونياتها الداخلية والخارجية مقارنة إلى الناتج المحلي وقواعد التوافق المصادق عليها ضمن اتفاقية "الماستريخت"، وقد حصلت هذه الدول على مبالغ كبيرة من القروض والتي تعود ملكية معظمها إلى بنوك أوروبية خصوصا الفرنسية والألمانية منها، حيث ارتفعت القروض الممنوحة من البنوك الألمانية لهذه الدول من 357,2 مليار دولار سنة 1999 إلى 1,6 تريليون دولار في ديسمبر 2009، أي بزيادة تقدر بأكثر من 450% وهو ما يعكس وضع دول الـ «PIIGS» تجاه دول الشمال الأوروبي والاختلالات الموجودة في منطقة "اليورو"، وتعتبر مجموعة دول جنوب أوروبا من أكبر الدول المهتدة بأزمة الديون السيادية وهذا نتيجة الانحرافات الحاصرة في العديد من المؤشرات الاقتصاد الكلي لها.

الجدول رقم (04) : بعض المؤشرات الكلية لاقتصاديات دول جنوب أوروبا "PIIGS"

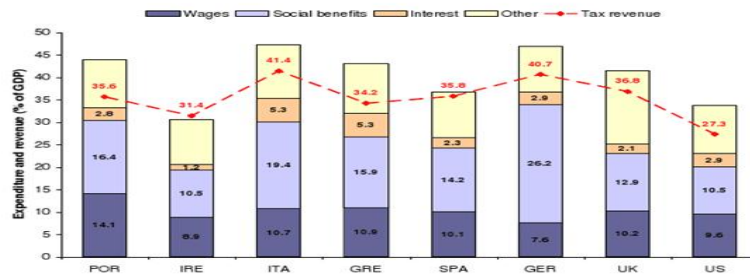
| الدول | الناتج المحلي | | معدل البطالة |
|----------|---------------|------------------------------------|--------------|
| | الإجمالي | نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي | |
| البرتغال | 220% | 78.20% | 10.50% |
| إسبانيا | 1466% | 43.10% | 20.50% |
| إيطاليا | 2890% | 115.20% | 8.60% |
| أيرلندا | 227% | 63.70% | 12.60% |
| اليونان | 343% | 115% | 12.10% |

المصدر: من إعداد الباحثان

كما ان تدفق رؤوس الاموال الى مجموعة PIIGS قد ساهم في زيادة نسب النمو داخل المجموعة نتيجة كفاية رؤوس الاموال المحصلة من سوق الاقراض الاوربي الذي كان يمتاز بنسب فائدة ضعيفة ، هذا الوضع ساهم في زيادة نسبة مديونية هذه الدول (مديونية داخلية ومديونية خارجية) الى حدود 80 % من اجمالي الناتج المحلي لها ، الا انه في المقابل ساهم في بروز نسب تضخمية كبيرة وتأثر نسب الفائدة الحقيقية بشكل كبير .

عدوى الازمة المالية الاوربية ومستقبل الاتحاد الأوربي - دراسة تحليلية -

الشكل رقم (02): الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة لدول PIIGS مقارنة بألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية (2007-2000) الوحدة: (النفقات و الإيرادات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: International Monetary Fund (IMF), GFS Statistics ,2007:

3.2- الاندماج المالي العالمي وعدوى الترابط:

في ظل المعطيات المتعلقة بأزمة اليونان وما خلفته من ورائها من آثار أصبحت تهدد بنسف المشروع الأوروبي الذي استغرقت عملية بناءه أكثر من 50 سنة ، من الواجب التساؤل عن سر هذا التأثير، حيث ان الاقتصاد اليونان بحجمه الصغير (3.2% من الاقتصاد الأوروبي) إلا أن الأزمة التي ضربت في عمقه كانت لها جملة من التداعيات الإقليمية والدولية ، حيث وبمجرد بروز بواعث هذه الأزمة تزعزع موقف العملة الاوربية المشتركة في الاسواق العالمية مسجلا تراجعاً بـ 6% من قيمته التي استمرت في التذبذب نتيجة الاثار السياسية والاقتصادية لحزم الإنقاذ المقترحة على السلطات اليونانية سواء من طرف صندوق النقد الدولي او المفوضية الاوربية ، كما ان الاسواق المالية العالمية قد عرفت موجة كبيرة من الاختلالات نتيجة بروز بوادر الذعر المالي عند مختلف المتعاملين خاصة بعدما قامت مؤسسة "ستاندرد آند بورز" بتخفيض التصنيف الائتماني للدين اليوناني من BB- إلى B- ، وهو ما يدل على أن السندات اليونانية صنف من ضمن Junk Bonds أو سندات الخردة ، ونتيجة عدم وضوح الرؤية حول مستقبل الاقتصاد الأوروبي والعملة الأوروبية المشتركة، ويرجع هذا كله إلى درجة الترابط والاندماج المالي الذي اسست له الرأس مالية المالية مفاهيمها ورسختها مبادئ العولمة المالية عملياً، وبالتالي العمل على تدويل الازمات واثارها دخل الاقتصاد العالمي نتيجة الاثر المضاعف الذي يضخم من الاثار النهائية التي تترتب على تغيير اولى محدود اي ان الخطر النظامي (Risque systémique) أصبح له مفعولا قويا في ظل الترابط الدولي.

3- مناهج الاتحاد الأوروبي لحل الأزمة والحفاظ على معالم قوة التكتل النقدي.

1.3- مساعدة اليونان كنقطة خلاف بين دول الاتحاد:

لقد وجد الاتحاد النقدي الاوربي من اجل تحقيق الوحدة النقدية بين الدول الأوروبية، ومن اجل كل هذا سعت الدول الاوربية الى تأطير مختلف الاتفاقات المتعلقة بالوحدة الاقتصادية والسياسة النقدية في سبيل التحكم في مؤشرات الاقتصاد الكلي لمختلف الاعضاء وفق ما اقرته "معاهدة الماستريخت" وهذا من اجل تجنب الازمات المستقبلية والحفاظ على قوة العملة الاوربية في الساحة الدولية، لكن ازمة اليونان بعثت مع غيرها من الدول المهتدة بالأزمة العديد من نقاط الاستفهام حول البنية الاقتصادية للاتحاد النقدي وافتقار منطقة اليورو إلى نظام مالي مشترك، ومن هذا المنطلق فقد اجمعت العديد من الدول الاوربية على التريث في فكرة مساعدة اليونان وهذا خشية الاثار المضاعفة للحلول الظرفية التي اصيحت تنادي بها الدول .

عدوى الازمة المالية الاوربية ومستقبل الاتحاد الأوربي - دراسة تحليلية -

2.3- الاستقرار النقدي وضرورة علاج الازمة:

لقد فاقمت أزمة اليونان من الأوضاع الاقتصادية والمالية داخل الاقتصاد الأوروبي نتيجة مخلفاتها وأثارها الجانبية التي أثرت على باقي الدول الأعضاء في الاتحاد حيث أصبحت الدول الأوروبية تعاني من اختلالات واضحة في موازينها التجارية وصعوبات حمة في عملية التمويل نتيجة حساسية الأسواق المالية العالمية وغيرها من المؤسسات المالية تجاه الأوضاع الاقتصادية غير مستقرة للاتحاد ومستقبل العملة الأوروبية المشتركة ، "ورغم تردد الاتحاد وصندوق النقد الدولي في إنقاذ اليونان (لأن من شروط معاهدة ماستريخت الأوروبية عدم إنقاذ أو التخفيف من المشاكل المحتملة من المخاطر التي قد يعاني منها أحد الأعضاء؛ وكذا عدم إيفاء اليونان لمعايير خط الائتمان المطلوبة للحصول على مساعدة صندوق النقد الدولي)"¹¹، إلا أنهما تعهدا بتقديم مساعدات مالية لليونان إذا لزم الأمر ذلك وإذا طلبت الحكومة اليونانية ذلك وهو ما تم فعلاً في 23 أبريل 2010، "إذ طلبت الحكومة اليونانية رسمياً مساعدة مالية من صندوق النقد الدولي والبلدان الأخرى في منطقة اليورو ومن المفوضية الأوروبية، وقبل تقديم المساعدة المالية، في أواخر أبريل 2010 تم اشتراط الإفراج عن تفاصيل التخفيضات في الميزانية في اليونان لعام 2010، 2011، 2012"¹²، وهذا خوفاً من التأثيرات المضاعفة لهذه الازمة و الخوف من التأثيرات غير متوقعة لهذه الازمة على الاقتصاد الاوربي، سعت المفوضية الاوربية الى تقديم مساعدات عاجلة تحت ما تم تسميته بـ"حزمة الاتقاد المالي" من اجل معالجة العجز المزودج داخل الاقتصاد الاوربي ، تؤام العجز في التمويل (العجز في التمويل العام، والتوازن في عملية التبادل) وكذا تؤام العجز في الدين (داخلي وخارجي) ، والتي تم ربطها بجملة من الاصلاحات الهيكلية:

- اعفاء ما يقارب 150000 موظف من وظائفهم من اجل تخفيف من الاحور ومعاشات التقاعد وسن التقاعد وغيرها من المزايا الاجتماعية التي تشكل نسبة معتبر من الناتج المحلي الاجمالي (75%) ، والتي تؤثر بشكل ملحوظ على توازنات المالية العامة .

- رفع ضريبة الدخل ومختلف الضرائب المطبقة داخل الاقتصاد اليوناني.

- القيام بعملية تطهير القطاع العام من اجل خفض الانفاق العام .

- خفض الانفاق على التسلح.

وقد تعززت الحزم العلاجية بقرار البنك المركزي الأوروبي (BCE) بقبول السندات الضعيفة التقييم، وفي سنة 2010 وافق القادة السياسيون على تقديم إعانة من للاتحاد الأوروبي تقدر بـ 30 مليار اورو تمتد على مدار ثلاث سنوات وبنسبة فائدة تقدر بـ 5%، كما اعلن البنك وضمن سياسة دعم الاقتصاد اليوناني من خلال خطة تمويل طويلة الأجل من اجل تفعيل وتقوية السياسة المالية وفتح خطوط تبادل العملة مع مجلس الاحتياطي الاتحادي الامريكي للإقراض بالدولار في ظل المنع المفروض على هذا البنك في عملية شراء الديون ، "كما اتفق الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي على خطة إنقاذ قوامها 110 مليار يورو تنفذ على مدى 3 سنوات، لكن أسواق السندات اعتبرت أن الخطة غير كافية وواصلت هجومها على الدول المتأثرة وحرصا على أن لا تستفحل الأزمة في بقية بلدان أوروبا ذات الدين العمومي المرتفع خاصة اسبانيا والبرتغال قرر الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد بعد فترة وجيزة طرح ضمانات للقرض بقيمة 750 مليار يورو عن طريق تأسيس صندوق ضخم سمي صندوق الاستقرار ساهم فيه صندوق النقد الدولي بالثلث لتمكين الحكومة اليونانية وغيرها من الحكومات التي قد تحتاجها من الاقتراض دون دفع الفائدة المرتفعة التي تتطلبها أسواق

عدوى الازمة المالية الاوربية ومستقبل الاتحاد الأوربي - دراسة تحليلية -

السندات، ثم اجتازت خطة حزمة الضمانات احدى العقبان الرئيسية. بمصادقة البرلمان الألماني عليها بتاريخ 21 ماي 2010¹³، وبالتالي سيحصل اليونان على مبلغ فوري يقدر بـ 5.5 مليار يورو من إجمالي القروض المقدمة والمقدرة بـ 20 مليار يورو تضاف إلى 30 مليار يورو التي سبق وتعهد بها الاتحاد الأوروبي، "كما اتفق وزراء المال الأوروبيون على سلسلة من الإجراءات تبلغ قيمتها 500 مليون يورو بهدف تجنب انتشار الأزمة. وبموجب الإجراءات الجديدة، سيكون بمقدور الدول الأعضاء في منطقة اليورو الاستفادة من ضمانات قروض قيمتها 440 مليار يورو إضافة إلى 60 مليار يورو من التمويل الاستثنائي من المفوضية الأوروبية، كما سيساهم صندوق النقد الدولي في هذا البرنامج بقرض قيمته 220 مليار يورو"¹⁴.

كما أن تداعيات هذه الأزمة وامتدادها زمنيا وبروز تأثيرها الواضح على بعض المؤشرات الكلية للاتحاد (بلوغ معدل البطالة عتبة 10 % حسب تقديرات مارس 2011) وانكماش الاقتصاد الاسباني بمعدل 3.6 نتيجة تراجع التصنيف الائتماني لها وزيادة مديونيتها بأكثر من 50 % من الناتج المحلي الاجمالي ، هذا الوضع دفع بالاتحاد الأوروبي ومن ورائه المنيا إلى طرح خطة ثانية للإنقاذ من اجل كبح جماح هذه الأزمة التي يبدو انها تملك في جعبتها المزيد من المفاجأة، حيث تم الموافقة على هذه الخطة في قمة بروكسل شهر نوفمبر 2011 وهي تقتضي شطب ما نسبته 50 % من الديون المتوجبة لها والمقدرة بـ 350 مليار يورو عن طرق "صندوق الاستقرار المالي الأوروبي" (EFSF) الذي تم رفع رأس ماله إلى ما يقارب 440 مليار يورو مع تخصيص ما قيمته 109 مليار يورو لدعم الاقتصاد اليوناني في حدود سنة 2014 ، حيث ان الوضع الذي الت اليه الاوضاع في اليونان اصح يقلق القادة الأوروبيين اكثر من ذي قبل وهذا في ظل الاحصاءات المقدمة من طرف بنك UBS حول تداعيات الاقتصادية لانسحاب اليونان من الاتحاد، وبالموازاة مع هذه التسهيلات فقد قامت السلطات اليونانية بجملة من الاجراءات:

-الرفع بـ 2% من قيمة الرسوم على القيمة المضافة (انتقالها من 19% إلى 21%).

-الرفع من الرسوم على الكحول، التبغ وأيضا مواد الطاقة carburants.

-تخفيض الأجور في الوظيف العمومي.

-تجميد التقاعد وطرح مشروع للرفع من سن التقاعد من 61 سنة إلى 63 سنة.

وبالتالي فإن "أغلب الحلول المقدمة لليونان تركز على معالجة مظاهر الأزمة فيها دون القضاء على أسبابها الحقيقية مما يجعل هذه الحلول تحمل في طياتها بذور أزمات أخرى مستقبلية تهدد كيان اليورو ودوله لكن يمكن لأوروبا أن تخرج أقوى إذا أجرت الاختيارات الصحيحة حالياً فقد كان تكامل اقتصادات أوروبا بمثابة قصة نجاح هائلة، وتكمن البراعة في إدارة الأزمة والحفاظ على التقدم الذي تحقق وتحديد أطر أوروبا وجدول الأعمال فيها وسيقتضي التغلب على هذا التحدي تنسيقاً أشد قوة وإذا نجحت حكومات أوروبا فستخرج المنطقة بمؤسسات أقوى واقتصاد أكثر حيوية وعافية، وأشد قدرة على مواجهة ليس التحديات الراهنة فحسب بل تحديات المستقبل أيضاً"¹⁵.

3.3- تقييم البرامج العلاجية اللازمة:¹⁶

إن موجة التفاؤل في منطقة اليورو بعد تعهد زعماء أوروبا بتقديم حزمة مساعدات مالية ثانية إلى اليونان، قادت العملة الأوروبية للارتفاع بقوة أمام الدولار الأميركي الذي تراجع بنحو 1,5% أمام اليورو، بحسب بيانات أسعار العملات. ويعود ذلك إلى الزخم الذي اكتسبته العملة الأوروبية بعد تحسن شهية المستثمرين بالنسبة لمخاطر منطقة اليورو، في

عدوى الازمة المالية الاوربية ومستقبل الاتحاد الأوربي - دراسة تحليلية -

أعقاب الإعلان عن نتائج اجتماع زعماء الاتحاد الأوروبي منح حزمة ثانية من المساعدات إلى اليونان، حيث يحظى المستثمرون الأفراد بحصة منها عبر الاكتتابات في سندات يتم طرحها وعليه فإن الدعم الأوروبي قاد إلى تحسن قوي لليورو أمام الدولار الذي لم ينجح في الخروج عن أدائه الضعيف متأثراً ببياناته السلبية في أميركا، خاصة عند عدم خروج اتفاق بين الجمهوريين والديمقراطيين بشأن سقف الدين الأميركي، الأمر الذي قاد إلى انسحاب المستثمرين عن الدولار والاتجاه إلى أسواق الأسهم المنتعشة.

في حين أكد المستثمر الأميركي "جورج سوروس" أن مستقبل منطقة اليورو سيظل محل شكوك حتى لو حصلت الدول الأعضاء التي تعاني أزمات مالية وفي مقدمتها اليونان على مساعدات حيث إنه في غياب المؤسسات اللازمة تطرح تساؤلات مهمة عن كيفية التعامل مع الأزمات القادمة و يرى أن الدول المشاركة في منطقة اليورو أسست بنكا مركزيا مشتركا لكنها رفضت تسليم الحق في فرض الضرائب على مواطنيها لسلطة مشتركة وفق ما نصت عليه معاهدة ماستريخت.

والملاحظ أنه بسبب الأزمة المتعلقة بالديون الأمريكية واليونانية تراجعت ثقة المودعين في الجهاز المصرفي وأسواق المال وحدث هروب للرساميل نحو أسواق منافسة وخاصة وق الذهب وأسواق المعاملات قصيرة المدى أي المضاربة على المكشوف وهو ما دفع بسعر الأوقية للارتفاع إلى 1900 دولار للأونصة ثم بعد ذلك تماوى الى 1620 دولارا للأونصة بسبب تحسن قيمة الدولار الأمريكي بدافع الحاجة للسيولة.

4- مستقبل الاتحاد النقدي الأوربي اعقاب مضاعفات الازمة الديون السيادية

ان ازمة الديون السيادية التي انفجرت في اليونان قد كلفت الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي وبغض النظر عن مبلغ الإعانات المقدمة (ما يقارب 110 مليار دولار في ماي 2010) غالبا من خلال بروز حالات مشابهة لوضعية اليونان في صورة ايرلندا التي حصلت على دعم مالي يقدر بـ 85 مليار دولار كإعانة في نوفمبر 2010 والبرتغال التي حصلت على ما يقارب 78 مليار دولار في ماي 2011، الا ان سياسة الدعم هذه لم تفلح في إعادة الثقة للسوق في ظل تفاقم مشكلة الديون في كل من إيطاليا واسبانيا وقبرص .

1.4 مؤشرات استمرار عدوى الازمة:

ان ازمة الديون السيادية في اليونان وان اعتبرت عامل مفجر للكثير من الاختلالات والهشاشة التي بنيت عليها العديد من الاقتصاديات الاوربية وبالرغم من الحزم العلاجية المقترحة من خلال البنك المركزي الأوربي () او من خلال صندوق النقد الدولي (FMI) وكذا المساعدات المباشرة المقدمة من طرف عديد الدول الاوربية وغير اوربية ، كل هذه الإجراءات لم تفلح في كبح سيورة تطور هذه الازمة وانتشارها على عدد كبير من دول الاتحاد التي كان لها الحظ مع اليونان في الحصول على الدعم المالي اللازمة لتجاوز الاختلالات ازمة الدين العام الذي كانت تعاني منه ، بحيث استمرت هذه النسبة عند مستويات مرتفعة مقارنة بمقررات اتفاقية الماستريخت ، والجدول التالي يظهر مستويات الدين العام الى اجمال الناتج الداخلي الخام لبعض دول الاتحاد سنتي 2013 و 2016.

الجدول رقم 5 : تطور الدين العام لبعض دول الاتحاد الأوربي بين سنتي 2013 و 2014

| الدول | الدين العام / الناتج المحلي الخام (%) لسنة 2013 | الدين العام / الناتج المحلي الخام (%) لسنة 2016 | نسبة التغير % |
|-------|---|---|---------------|
| | | | |

عدوى الازمة المالية الاوربية ومستقبل الاتحاد الأوربي - دراسة تحليلية -

| | | | |
|----------|-------|-------|--------|
| اليونان | 175.1 | 179.0 | 2.22 |
| إيطاليا | 132.6 | 132.6 | 00 |
| البرتغال | 129.0 | 130.4 | 1.1 |
| ايرلندا | 123.7 | 75.4 | 39.05- |
| قبرص | 111.5 | 107.8 | 4.04 - |
| بلجيكا | 101.5 | 105.9 | 4.35 |
| اسبانيا | 93.9 | 99.4 | 5.88 |
| فرنسا | 93.5 | 96.00 | 2.67 |

المصدر : من اعداد الباحثان

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان مؤشرات الدين العام مقارنة الى الناتج الداخلي الخام للعديد من دول الاتحاد الأوربي تؤثر على ديمومة الازمة الاوربية منذ سنة 2009 من خلال اول شرارة لها في اليونان، فهذه الأخيرة وبالرغم من برامج الاعانة المقدمة لها سواء من خلال صندوق النقد الدولي او البنك المركزي الأوربي او الإعانات الدولية لم تفلح في تقليص مستويات العجز، حيث ارتفع مستوى هذه النسبة بـ 2.22% بين سنة 2013 و 2016 وهي نسب تبقى مؤشر خطر على الاقتصاد اليوناني كما انها بعيدة جدا عن النسبة المتفق عليها من خلال اتفاقية الماسترخت، وهو مؤشر جد قوي على ديمومة الازمة داخل اليونان وتفاقمها وعجز السياسات العلاجية المتبعة في الحد من تبعاتها .

كما نلاحظ نفس الشيء بالنسبة للدول التي ابانت عن هشاشة اقتصادية كبيرة نتيجة ارتفاع نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الداخلي المتفق عليه ضمن منظومة الاتحاد الأوربي ، بحيث بقيت هذه النسب عند مستويات الخطر سواء بالنسبة لإيطاليا والبرتغال وبلجيكا واسبانيا وفرنسا ، هذه الدول وان لم تعاني ويلات الازمة مثل اليونان الا انها وجدت العديد من الصعوبات الاقتصادية التي لم تفلح الى يومنا هذا في معالجتها واكثر دليل على ذلك ديمومة العجز بعد السنة السابعة بعد ازمة اليونان ، والاستثناء الذي يمكن الإشارة إليه هنا يكمن في ايرلندا التي انخفض فيها هذا المؤشر بما يقارب 39.05% من سنة 2013 الى 2016 أي من 123.7% سنة 2013 الى 75.4% سنة 2016، وهو تطور معتبر يعبر عن جهود ايرلندا من خلال سياسة الإصلاح الاقتصادي المتبعة للتخلص من تبعات ارتفاع مستويات الدين العام على الاقتصاد الايرلندي، إلا انه كنسبة تبقى غير مقبولة مقارنة بالنسبة المتفق عليه في معاهدة الماسترخت إلى أنها مشجعة ان استمرت على هذه الشاكلة.

ان استمرار مستويات العجز الاقتصادي في العديد من دول الاتحاد الأوربي يرجع الى جملة من الأسباب، سواء كانت اقتصادية او هيكلية او رقابة كانت، ويمكن تلخيص اهم أسباب ديمومة الازمة داخل الاتحاد الأوربي من خلال :
 - عدم نجاعة السياسة العلاجية المتبعة: حيث ان المبالغ المالية الطائلة التي حصلت عليها هذه الدول تم استخدامها في معالجة تبعات الازمة المعديّة التي انتشرت من اليونان من خلال معالجة العسر الحاصل في العديد من الجوانب الاقتصادية والنقدية والمالية والاجتماعية، من دون النظر الى معالجة الاختلالات الهيكلية التي كانت سبب في ارتفاع مستويات الدين العام الذي اصبح يهدد العديد من هذه الدول بالإفلاس و بروز بوادر لطرده هذه الدول من الاتحاد الأوربي و بروز بوادر الشك في قوة هذا الاتحاد أصلا.

عدوى الازمة المالية الاوربية ومستقبل الاتحاد الأوربي - دراسة تحليلية -

- صدمة الثقة في ديمومة الاتحاد: حيث وبعد تبعات ازمة الديون السيادية في اليونان وبروز حالات عجز مماثلة في عدد غير قليل من دول الاتحاد (إيطاليا، اسبانيا، البرتغال وقبرص) والاثار الناتجة عنها على منظومة الاتحاد الأوربي وسياسة المعالجة المتبعة من طرف البنك المركزي الأوربي، قد عزز بوادر الشك في عدد كبير من الدول التي أصبحت تبحث عن الحرية خارج الاتحاد في ظل الضبابية المحيطة بميكانيزمات الرقابة الاقتصادية والاثار الناجمة عن الاختلالات المنتظرة خاصة بالنسبة للدول الرائدة اقتصاديا داخل هذه المنظومة ، حيث ان اقدام بريطانيا على الانسحاب من الاتحاد الأوربي يعد ضربة موجعة لهذا الاتحاد ويعزز بوادر تدهور ثقة الأعضاء الاساسيون فيه بحكم المكانة الاقتصادية والسياسية التي تحظى بها بريطانيا عالميا، حيث وفي اعقاب الاستفتاء تأثرت السوق المالي باثينا من خلال تراجع قدر بـ 15% وهو مؤشر على استمرار الازمة اليونانية الشيء الذي يبنى باحتمال خروج اليونان من الاتحاد الأوربي.

خاتمة:

يعتبر التكامل النقدي الاوربي من اهم الاتحادات التي عرفها الاقتصاد العالمي، حيث عرف هذا الاتحاد تطورا كبيرا خلال العشرية السابقة نتيجة التشكيلة الهيكلية له، كما ان هذا الاتحاد اصبح يستمد قوته من الهيكلية الاقتصادية القوية لعدد من الاقتصادات المشكولة له والتي اعطت له دافعا قويا في مواجهة جملة من التحديات الخارجية والعملات القوية في الساحة النقدية الدولية في صورة الدولار، لكن مع التوسع الملاحظ في هذا التكتل فقد اصبح مؤسس على قوى غير متكافئة اصبحت تثقل كاهله من خلال المفعول العكسي الذي اصبحت تقوم به داخل الاقتصاد الاوربي.

حيث ان الازمة المالية العالمية وما خلفته من تداعيات دولية ساهمت في كشف جملة من الاختلالات الهيكلية والعملية داخل عدد غير قليل من اقتصادات الاتحاد، واصبحت تهدد بزواله في ظل التأثيرات لا محدودة على العملة الاوربية التي وجدت نفسها امام مأزق عويص في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية الحالية التي تعتبر بمثابة اختبار مهم والتي سوف تقضي اتساق واستدامة البنية المؤسسية وسياسات الاتحاد الأوربي المشتركة، فيمكن أن تعزز التكامل من خلال القضاء على الاختلالات. ومنه فإن الدروس التي تقدمها الأزمة هي كالتالي:

- ان الازمة اليونانية وما لحقها من اثار كشفت عن الضعف الجوهرى لعملة اليورو نفسها، حيث ان معظم الدول المشكولة لهذه العملة تملك سياسة مالية مختلفة عن الاخرى فيما يخص عملية الانفاق والاقراض، وهذا في ظل غياب وحدة سياسية فعلية توحد مختلف الرؤى التي يجب ان تبني عليها السياسة النقدية.

- ان الاتحاد النقدي الاوربي وفي ظل ما توصل من مراحل حاسمة في مراحل البناء والتكامل ملزم على التعامل مع ازمة الديون السيادية التي عرفتها اليونان والدول الاخرى المهتدة بصورة عقلانية من اجل تفادي الدخول في ازمة بنيوية قد تعصف بمستقبل هذا الاتحاد.

- إن الاتحاد الأوربي ملزم على استكمال مرحلة البناء والتشكيل من اجل تدعيم اطر الرقابة المالية داخل الاتحاد ومختلف اللجان التي يتعين عليها تقصي الصحة الاقتصادية والمالية لمختلف الاقتصادات المشكولة للاتحاد.

- ضرورة بناء انظمة استشرافية فيما يتعلق وتسيير الازمات داخليا والاستجابة الفعالة للصددمات غير متوقعة داخليا، وبناء صناديق للدعم داخل الاتحاد الاوربي وتقوية الصلة بين الاقتصادات القوية والضعيفة من اجل تحقيق نوع من التطور المتكامل، والذي سيؤدي الى تقوية الاتحاد من العمق.

الهوامش والمراجع :

عدوى الازمة المالية الاوربية ومستقبل الاتحاد الأوربي - دراسة تحليلية -

- 1- سامي عفيف حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية ، التكتلات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق ، الدار المصرية للبنانية ، القاهرة ، 2005 ، ص156-157.
- 2- عمر حسين، الجات والخصخصة، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، 1997، ص.39.
- 3- تحديد فتر انتقالية لمدة 12 سنة ابتداء من 1958/01/01
- 4- شريط عابد، اثر ظهور اليورو على الاقتصاديات الدولية والعربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد38، 2007، ص50.
- 5- هي عملة مكونة من سلة عملات دولية.
- 6- سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، مكتب الإشعاع، ط1، مصر، 2001، ص216-217.
- 7- ياسمين محمود فؤاد محمود، المنطقة المثلى للعملة والاتحاد النقدي الأوروبي، تقييم الأثار على اقتصاديات دول البحر الأبيض المتوسط، مع دراسة حالة مصر، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة ، 2004 ، ص67-68.
- 8- محمد محمود الإمام، قراءات في الاتفاقيات التكاملية للاتحاد الأوروبي، مرجع سبق ذكره، ص461.
- 9- Muhamed Akram, The Greek Sovereign Debt Crisis: Antecedents, Consequences and Reforms Capacity, Journal of Economics and Behavioral Studies Vol. 2, No. 6, pp. 306-318, June 2011, p 307.
- 10- Uri Daudush and Others, Paradigm Lost the Euro In Crisis, Carnegie endowment, p8.
- 11- BeroeInc, Euro Crisis: The Impact on Emerging Countries, JULY/2010, beroe-inc.com/euro-crisis.pdf.p2.
- 12- Rebecca M. Nelson, Paul Belkin, Derek E. Mix, Greece's Debt Crisis: Overview Policy Responses and Implications, Congressional Research Service, USA, April 27- 2010 P4-3.
- 13- مؤسسة جدوى الاستثمار، أزمة اليورو وتداعياتها على السعودية، المملكة العربية السعودية، ماي 2010 ، ص 93
- 14- دائرة المالية-حكومة دبي، أخبار المالية، دبي، العدد19، 4-10 ماي 2010 ص 2 .
- 15- ماريك بيلكا، أوروبا في شدة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد46، العدد2، يونيو 2009 ص11.
- 16- بدون كاتب، "أزمة أوروبا فتيل لأزمة عالمية جديدة"، قناة الجزيرة الفضائية، [على الخط] .2010. ماي. متاح على <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2F23144E-AADF-4C99-9D49-259D7F444883.htm?GoogleStatID=9>